

وزارة المالية
قطاع لجان الطعن الضريبي
القطاع الاول - لجنة ٢

بالجلسة السرية المندقة بمقر اللجنة بالعنوان ١٥ ش منصور - لاطو غلي - القاهرة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٧

برئاسة الأستاذ المستشار / صلاح مفرح خليل شهاب الدين
" نائب رئيس مجلس الدولة "

و عضوية كل من :-

الأستاذة / أمينة سيد محمود عبد الجواد
الأستاذ / مصطفى كامل مصطفى الاتشاصي
المحاسب / محمد سعيد محمد عينو
المحاسب / فوزى عبد الشافي عبد العزيز

وأما سر السيد / مينا حسنى حبيب إبراهيم
صدر القرار التالي

في الطعن رقم ٧١ لسنة ٢٠٢٣
المقدم من : شركة مارينو للتجارة
رقم التسجيل الضريبي : ٤٠١٥٢٥٥٦٢ رقم الملف : ٥/٦٢٢٣/١٩١
العضوان : ٧ ش القباني - مدينة نصر / القاهرة
الكيان القانوني : شخص اعتباري النشاط : استيراد
ضد : مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة
بشأن : تقديرات ارباح الاشخاص الاعتبارية وضريبتها
سنوات النزاع : ٢٠١٤/٢٠١٣



الوقائع

حاصلها حسيما تبين من أوراق النزاع المائل أمام اللجنة كالآتي:-

- تمت المحاسبة حتى عام ٢٠١٢ عن وعاء ارباح اشخاص اعتبارية ٥٤٧٦٧٢١ ج.م.م. غير نهائي.

- الاقرارات الضريبية : قدمت بياناتها كالتالي

٢٠١٤	٢٠١٣	البیان
١٧٤٣٦٢١	٣٧٢٩٦٨٤	صافي إيرادات
١٥٤٩١٤٤	٣٥٦٤٠٠٨	التكاليف
-	٩٤٢٣٧	إيرادات أخرى
١٣٢٣٢٢	٢٣٥٧٧٧	صروفات عمومية
٦٢١٥٥	٢٤١٣٦	صافي ربح / خسارة محاسبي
٨٤٣٥٥	٢٣٥٢٤	الوعاء الضريبي
٢١٠٨٩	٥٨٨١	الضريبة المستحقة

- الخصم والتحصيل من المذاع : بياناتها كالتالي

الدولة	٢٠١٣	٢٠١٤
اجمالي التعاملات	٢١٤١٥٠٠	-
ضريبة منيع	١٤١٥٨,٥	-

- بيانات ضريبة المبيعات : بياناتها كالتالي

الدولة	٢٠١٣	٢٠١٤
اجمالي الايرادات	٣٧٢٩٦٨٤	١٧٤٣٦٢١

- بيانات الجمارك : بياناتها كالتالي

الدولة	٢٠١٣	٢٠١٤
قيمة الشهادات	٢٦٦٩٥٥٧٤	-

- تم الاخطار بنموذجي ٣٢، ٣١ قحص بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٨.

- أسس المحاسبة والتقدير: نظرا لعدم تعاون الشركة تمت المحاسبة تقديريا وفقا للاتي

- اعتماد الايرادات طبقا لذاتي المقارنه بين ماهو مدرج بالاقرارات لضريبة الدخل وبين ماهو مدرج باقرارات ضريبة المبيعات واعتماد الاكبر.

- اعتماد ٣٥% من التكاليف.

- اضافة الايرادات الاخرى الى مجمل الربح.

- اعتماد ٣٥% من اجمالي المصروفات العمومية بعد خصم الاهلاك المحاسبي.

وعليه كانت المحاسبة كالتالي

الدولة	٢٠١٣	٢٠١٤
الارادات المعتمدة	٣٧٢٩٦٨٤	١٧٤٣٦٢١
بخصم: التكاليف ٣٥%	١٢٤٧٤٠٣	٥٤٢٢٠٠
مجمل الربح	٢٤٨٢٢٨١	١٢٠١٤٢١
بضائبا اليه: ايرادات اخرى	٩٤٢٣٧	-
بخصم: مصروفات صومية ٣٥% معتمده	٨٠٨٠٨	٤٤٥٩٨
وعاء ارباح الاشخاص الاعتبارية	٢٤٩٥٧١١	١١٥٦٨٢٢

- تم الاخطار بنماذج ١٩ ضريبة عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢ اسفلام ٢٠١٨/٤/٥ وتم الطعن عليه بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢.

- تم نظر الطعن من خلال اللجنة الداخلية المتخصصة وبجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٠ اصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع احاله النزاع الى لجان الطعن الضريبي.

- برقم ٢١٢٥ بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٦ ورد النزاع الى قطاع لجان الطعن المكون من ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وقيد بسجل الطعون تحت رقم ٧١ واخطر الطاعن باول جلسة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٤ ولم يرد الاعلان ، وعليه قررت اللجنة التأجيل لاجراءات التمريرات بمعرفه المأموريه ولاستكمال اللجنة العامة ، وتم تداول الطعن عدده



جلسات ، وبجلسة ٢٠٢٣/٤/٣٠ ورد تمام الاعلان من النيابة العامة ، وتبين ورود مذكرة دفاع بالوارد العلم ، لذلك قررت اللجنة حجز الطعن للقرار بجلسة ٢٠٢٣/٨/٧ ، وبجلسة اليوم صدر القرار التالي:-

بعد ان استعرضت اللجنة الوثائق على النحو المتقدم وبعد المداولة القانونية فإن:-
اللجنة
من الناحية الشكلية : حيث ان الطعن قد استوفي الشروط القانونية لقبوله، فهو مقبول شكلا .
من الناحية الموضوعية : سيتم تناول اوجه النزاع من واقع ما تقدم به الدفاع على النحو التالي
المأموريه : كما سبق سرده بالوقائع.
الدفاع : مطالباً بالاتي

- تخفيض صافي الربح واحتياطياً يكون نسبة الربح طبقاً لقرار لجنة الطعن الصادر للطاعن فيما يخص ٢٠١٢ وارفق :

- صورة ضوئية من قرار لجنة الطعن الصادر للطاعن فيما يخص ٢٠١٢ رقم ٨٠٧ لسنة ٢٠٢٢ .
- صورة ضوئية من مستخرج السجل التجاري للشركة الطاعنه .
اللجنة

بعد الاطلاع على اوراق النزاع وحيثيات المأموريه في اجراء المحاسبة التقديرية وما تقدم به دفاع الطاعن من عرض اوجه النزاع وطلبات فقد استبان للجنة الاتي:-

ان المأموريه قامت باجراء المحاسبة التقديرية طبقاً لاحكام م ٩٠ من ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته نظراً لعدم تقديم الطاعن المستندات المؤيده للاقرارات الضريبية المقدم عن سنوات النزاع .

حيث نصت المادة على " للمصلحة أن تعدل الربط من واقع البيانات الواردة بالإقرار والمستندات المؤيدة له كما يكون للمصلحة إجراء راط تقديري للضريبة من واقع أية بيانات متاحة في حالة عدم تقديم الممول لإقراره الضريبي أو عدم تقديمه للبيانات والمستندات المؤيدة للإقرار ..."

وحيث ان الدفاع تقدم بصورة ضوئية من قرار لجنة الطعن الصادر للطاعن من اللجنة الاولى بالقطاع الاول في الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٠٢٢ فيما يخص ٢٠١٢ والمحدد لوعاء ارباح الاشخاص الاعتبارية للشركة الطاعنه بقيمة ٨٥٩٩٠١ ج وفقاً للاسس التالية

البيان	٢٠١٢
الإيرادات	٨٢٩٧١٠٤
نسبة صافي الربح	%١٠
صافي الربح	٨٢٩٧١٠
تضائف الإيرادات الأخرى	٣٠١٩١
وعاء ارباح الاشخاص الاعتبارية	٨٥٩٩٠١
الضريبة المستحقة	



ث من الثابت ان الشركة الطاعنة لم تأتى تغيير في النشاط عن سنوات النزاع عما سبقها وتطبيقا لما استقر عليه الفقه ساء الضريبي ان الملف حاله مثل لذاته واستجاب لمطلب الدفاع فيما يخص اعتماد الإيرادات فقد قررت اللجنة اعتماد اذات طبقا لما هو مترج للاقرارات الضريبية كالتالى:-

البيان	٢٠١٣	٢٠١٤
صافي ايرادات	٣٧٢٩٦٨٤	١٧٤٣٦٢١
يضاف اليه: ايرادات اخرى	٩٤٢٣٧	-
اجمالي الايرادات من واقع الاقرارات الضريبية	٣٥٢٣٩٦٨ جنيه	١٧٤٣٦٢١ جنيه

ري اللجنة وفقا لأحكام المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٥ والذي مل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره التي تنص على:

ربط الضرائب غير النهائية المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها سنوي عشرة ملايين جنيه وفقاً لأحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر صادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وبما لا يقل عن قيمة الضرائب التي وردت في الإقرارات الضريبية لهذه المنشآت الشركات ، وذلك دون الإخلال بحق الممول في أن يختار أن يحاسب ضريبياً وفقاً للأحكام المقررة بقانون الضريبة على لدخل المشار إليه. "

وفي ضوء ما تواتر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا بشأن تفسير نصوص المواد ارقام ٨٢ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ١١٧ و ١٢١ و ١٢٢ من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ان المشرع ازم كل ممول ان يقدم الي مامورية الضرائب المختصة اقرارا ضريبيا سنويا مصحوبا بالمستندات المؤيدة له ويكون الاقرار الضريبي بذاته ربطا للضريبة والزما بادائها في الموعد القانوني وفي اطار تعادل الحقوق بين الممول والمصلحة رخص المشرع للمصلحة تعديل الربط من واقع البيانات الواردة بالاقرار والمستندات المؤيدة له كما ان للمصلحة اجراء ربط تقديري للضريبة من واقع اي بيانات متاحة في حالة عدم تقديم الممول الاقرار الضريبي او تقديم اقرارا غير مؤيد بالمستندات والبيانات .

وبموجب نص المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ فقد ادخل المشرع تعديلا بالنسبة لربط الضريبة على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه بالشروط الواردة بنص المادة .

ومؤدى ما تقدم انه اضحي محاسبة المنشآت والشركات المحددة حصرا بالمادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ طبقا لاحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ هو وحده دون غيره الواجب التطبيق بشأن حساب الضريبة على هذه المنشآت والشركات وبالصواب المشار اليها وذلك صدعا لما تواتر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا وقضاء النقض بشأن تحديد النطاق الزمني لتطبيق القانون حيث قررت ان القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التي تقع تحت سلطانه ، اي في المدة ما بين تاريخ العمل به والغائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ويسري القانون يآثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع وتتم بعد نفاذه.

وقد تواتر قضاء المحكمة الادارية العليا وقضاء النقض على ان الاصل في النصوص التشريعية هو الا تحمل على غير مقاصدها والا تفسر عباراتها بما يخرجها عن معناها او بما يأول الي الالتواء بها عن سياقها او يعتبر تشويها لها بفصلها عن موضوعها او بمجاوزتها الاغراض المقصودة منها اذ ان المعاني التي تدل عليها هذه النصوص والتي ينبني الوقوف عليها تلك التي تعتبر كاشفة عما قصده المشرع منها مبنية حقيقة وجهته وغايته من ايرادها.

ونزولا على ما تقدم وصدعا له فانه يتعين الالتزام بصريح عبارات المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ وذلك بحساب الضريبة المستحقة على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه بالمادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠



حجم الاعمال (ايرادات أو مبيعات)	الضريبة المستحقة طبقا لقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠
أقل من ٢٥٠ ألف جنيه	١٠٠٠ جنيه
من ٢٥٠ ألف جنيه وأقل من ٥٠٠ ألف جنيه	٢٥٠٠ جنيه
من ٥٠٠ ألف جنيه وأقل من مليون جنيه	٥٠٠٠ جنيه
من مليون جنيه وأقل من ٢ مليون جنيه	٠,٥ % من حجم الاعمال
من ٢ مليون جنيه وأقل من ٣ مليون جنيه	٠,٧٥ % من حجم الاعمال
من ٣ مليون جنيه إلى ١٠ مليون جنيه	١ % من حجم الاعمال

- تأسيسا على ما تقدم وبانزال احكام الماده الثالثة من قانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ واعتماد ايرادات النشاط للطاعن خلال سنوات النزاع ٢٠١٣/٢٠١٤ وتحديد الضريبة المستحقة عنها تطبيقا لاحكامها، ومقارنتها بالضريبة المستحقة من واقع الاقرارات الضريبية المقدمة عن ذات السنوات، فيكون الاتي:

وحيث انتهت اللجنة بعد تطبيق أحكام المادة الثالثة من قانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ باحتساب الضريبة المستحقة وفقاً لأحكام المادة ٩٣، ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، ولما كانت الضريبة المستحقة من واقع الأقرار عن ٢٠١٤ أكبر من الضريبة التي انتهت إليها قرار اللجنة، فحسباً للنزاع تكون الضريبة واجبة السداد هي الواردة بالأقرار الضريبي المقدم من الطاعن عن عام ٢٠١٤ بقيمة ٢١٠٨٩ جنيه، أما عام ٢٠١٣ تكون الضريبة المستحقة بقيمة ٣٥٢٣٩ جنيه.

٢٠١٤	٢٠١٣	البيرسان
١٧٤٣٦٢١	٣٧٢٩٦٨٤	صافي إيرادات
-	٩٤٢٣٧	إيرادات أخرى
١٧٤٣٦٢١ جنيه	٣٥٢٣٩١٨ جنيه	إجمالي الإيرادات المستمدة طبقا لقرار اللجنة
٢١٠٨٩ جنيه	٣٥٢٣٩ جنيه	الضريبة المستحقة طبقا لقرار اللجنة

* وهذه الاسباب *

- قررت اللجنة /قبول الطعن شكلا .
- وفي الموضوع/ بشأن الاوعية الخاضعة للضريبة عن سنوات النزاع ٢٠١٣/٢٠١٤ والضريبة المستحقة عنها طبقا لما جاء بأسباب وحيثيات القرار تكون الضريبة المستحقة كالتالى:
٣٥٢٣٩/٢٠١٣ جنيه (خمسة وثلاثون ألف ومائتان وتسعة وثلاثون جنيها) .
٢١٠٨٩/٢٠١٤ جنيه (واحد وعشرون ألف وتسعة وثمانون جنيها)
٥٦٣٢٨ جنيه (ستة وخمسون ألف وثلاثمائة وثمانية وعشرون جنيها) .
مع احقيه المأموريه فى تطبيق مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الواردة بنماذج ١٩ ض متى توافرت شروطها.

- احقية المأمورية فى اعاده احتساب الضريبة المستحقة طبقا لما جاء بأسباب وحيثيات القرار .
- وعلى امانه السر اعلان طرفي النزاع بنسخة من هذا القرار بكتاب موسى عليه يعلم الوصول .

امين السر
س

رئيس اللجنة

المستشار/ صلاح مفرح خليل شهاب الدين

